

اجتماع تشاوري بخصوص حادثة التعرّض لسيدة ترتدي زيّ السباحة على شاطئ صيدا

- في ٧ حزيران ٢٠٢٣ -

نظمت جمعية مسار لقاءً تشاورياً يوم الجمعة في ٢ حزيران ٢٠٢٣ في مدينة صيدا على ضوء حادثة التعرّض لسيدة ترتدي زيّ السباحة وزوجها على شاطئ صيدا في ١٤ ايار من الشهر الماضي. شارك في اللقاء مجموعة من الناشطات والناشطين في الشأن العام في المدينة، وقد هدّفت الى التأمل بما جرى ومناقشة مختلف المواقف حياله بعيداً عن صخب الشارع والشارع المضاد، كما والى تحديد وتصويب مُنطلقات تساعد المواطنين والمواطنات في صيدا من اخذ قرارات صحيحة في اي إستحقاق مُقبل سواء كان شعبياً، او قانونياً او يتعلّق بالانتخابات البلدية او النيابية.

وقد ناقش المشاركون والمشاركات في اللقاء النقاط التالية:

القضية الاساس هنا هي تعرّض رجل دين ترافقه مجموعة من الشباب لسيدة وزوجها بسبب ارتدائها زيّ السباحة على الشاطئ العام في مدينة صيدا، دون تحرّك القوى الامنية لتوقيفه واستجوابه، ودون تدخل البلدية لضمان حرية المرأة وزوجها وسلامتهما، كما وحرية وسلامة مرتادي الشاطئ بزّي السباحة من النساء عامةً.

للمجلس البلدي ورئيسه صلاحيات بحسب قانون البلديات، منها ان يتولى رئيس البلدية «المحافظة على الراحة والسلامة والصحة العامة بشرط أن لا يتعرض للصلاحيات التي تمنحها القوانين والأنظمة لدوائر الأمن في الدولة ... وكل ما يختص بالآداب والحشمة العمومية» (المادة ٧٤ من قانون البلديات). بالمقابل، «لا يجوز للمجلس البلدي ان يتعرض في مناقشته لقوانين الدولة وانظمتها ولا يجوز له ان يصدر مناشير وبيانات وان يعرب عن امانه تتعلق بالسياسة او الدين او الادارة العامة» (المادة ٧٧ من قانون البلديات). قانونياً، كان على الشيخ المنزعج من زيّ السباحة التوجّه الى القضاء او البلدية او المخفر للإعتراض، ولكن لا يحق له التعرّض للسيدة وزوجها.

والمهم ان الحريات الشخصية في لبنان هي من المقدّسات، وهي مُصانة في الدستور اللبناني (المادة ٨). والمسار القانوني يُملي التالي: القوانين الوطنية تسمو على قرارات المجالس البلدية، والمعاهدات الدولية التي تُصادق عليها الدول تصبح مُلزّمة وبالتالي يتوجّب على الدول تعديل قوانينها لتتماشى مع هذه الاتفاقيات، مما يعني وبإختصار ان إرتداء المرأة زيّ السباحة على الشاطئ العام هو امرٌ قانوني، كون الشاطئ هو ملك الدولة اللبنانية. اما الحديث عن «خصوصية المدينة وطابعها المُحافظ»، فتلك «شماعة» الهدف منها الإنقضاض على الحريات في صيدا واخذ المدينة الى مكان ليس في مصلحتها. وعلى صعيدٍ آخر، من المهم التذكير ان «أرض لبنان هي أرض واحدة لكل اللبنانيين، فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين» (مقدمة الدستور اللبناني)، مما يجعل عبارات مثل «روحوا اسبحوا بمناطقكم» بلا معنى قانوني بل تقتصر على تعصّب وتقوقع وإقصاء وإلغاء لا نريدها ان تكون من سمات مدينة صيدا واهلها. والجدير ذكره ان زيّ السباحة النسائي هو امر مقبول تاريخياً في لبنان، ودعايات وزارة السياحة اللبنانية للعام ٢٠٢٣ هي خير دليل على ذلك.

إن حادثة التعدي التي حصلت على شاطئ صيدا لم تصبح خلفنا ولم يتم إحتواء تداعياتها، كما اعرب البعض، لانها حاولت التأسيس لمرحلة جديدة تتسم بقضم الحريات الخاصة والعامة بإسم الدين و«خصوصية» المدينة والفضيلة والعفة، كما وتتسم بقضم المساحات والفضاءات العامة التي هي حق للجميع المتنوع. فالتنوع هو احدی خصائص لبنان وميزته التفاضلية الاولى، وهو مصدر غنى اذا عرفنا كيفية تقديره. إن حادثة الشاطئ هي جمرٌ غافٍ سيعاود الاشتعال مع نسمة الهواء الاولى.

منطلقات وإقتراحات:

إنطلاقاً من ان حقوق الانسان، اي حقوقنا كمواطنين ومواطنات، لا تُجتزأ، وانها مترابطة واولوية، نطالب بصونها وتطبيقها. نحن نتمسك بالحريات العامة والخاصة المُصانة بالدستور اللبناني، وسنتحرك لجعل الفضاء العام ومن ضمنه الشاطئ العام حاضناً للجميع بمن فيهم النساء، سواء ارتدّين زيّ السباحة او غيره، تماماً كما هو حاضن للرجال الذين يرتدون لباس البحر على الشاطئ العام.

سنعمل لكي ترتقي صيدا للمكانة التي تستحقها كالثالث مدينة في لبنان على المستويات الاقتصادية والثقافية والسياحية، ولكي تعود بوثقة للتنوع الثقافي وصاحبة العلاقة الجميلة مع الجوار. وما إنعدام مقومات السياحة في صيدا (فنادق، ملاهي، مهرجانات...) على مدار السنة الا سبباً مباشراً للركود الاقتصادي في المدينة.

نعتزم رفع الصوت بالقانون والثقافة والتنظيم والتلاقي والنقاش والتوعية وتصويب الامور ومطالبة البلدية حماية جميع المواطنين والمواطنات في المدينة وفق القوانين الوطنية، كما ومطالبة نائب المدينة رفع الصوت لتطبيق القوانين التي تتعلق بالحريات الشخصية والعمل على تحديث بعض النصوص التشريعية لناحية تحديد مفاهيم كالحشمة وغيرها متى كان لازماً. إن الدول التي كانت تتركز على سُلطة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بدأت بحسر نفوذها. فهل نريد في لبنان، «منارة الشرق» في غابر الزمان ان نعود الى الوراثة في القرن الحادي والعشرين؟

عملياً، إقتراح المشاركون والمشاركات عدة خطوات، ابرزها تنظيم أنشطة توعية ونقاش بوتيرة مُستدامة مع الناس في الاماكن العامة المجانية في صيدا، بما فيها مناقشة «هوية صيدا» مع الجيل الشاب. فالشاطئ والشوارع والارصفة هي للناس، وسوف نشغلها بعزم وفرح وانفتاح.

إن توعية المواطنين والمواطنات في صيدا وفي كل المناطق اللبنانية هي اساس لتعزيز المواطنة التي باتت مُتآكلة امام الانتماءات المذهبية، الامر الذي يُمعن في إضعاف الدولة. فالمجتمع لا يمكن ان يتقدم ويرتقي من خلال الإلغاء والتكفير والترهيب واستغلال الدين للحد من الحريات الخاصة والعامة، والدولة لا يمكن ان تكتسب الشرعية والسيادة متى كان المجتمع متخلفاً عن ركب العدالة والديمقراطية.

من المهم ان يحدد المواطنون والمواطنات في صيدا خياراتهم من خلال العملية الديمقراطية في الاستحقاقات الانتخابية البلدية والنيابية القادمة، ودورنا كناشطات وناشطين في المجتمع المدني هو طرح كل الخيارات المُتاحة ومناقشتها مع الناس.

- إنتهى إعلان الموقف -